جامعة محمد لمين دباغين * سطيف 2*

السنة الأولى جذع مشترك علوم اجتماعية

المقياس :مدخل إلى علم الاقتصاد.

الأستاذة: مانع إسمهان

المحاضرة1: ماهية علم الاقتصاد

مقدمة:

يعتبر علم الاقتصاد من بين العلوم الاجتماعية التي تبحث في علاقة الفرد بالمجتمع وتطوراته، ويعتمد هذا العلم على قاعدتين متلازمتين الأولى مرتبطة بتعدد الحاجيات الإنسانية والثانية متعلقة بندرة الموارد المتاحة لتلبية تلك الحاجيات. ويتناول علم الاقتصاد بالدراسة والتحليل مواضيع تدخل في صميم اهتماماته وتتعلق بالأفراد والمؤسسات والمجتمعات وكل ما يصور لنا علاقاتهم في جانبها المادي والاقتصادي.

1-مفهوم علم الاقتصاد:

علم الاقتصاد هو ذلك العلم الخاص بدراسة سلوك المجتمع وأفراده في توظيف الموارد المتاحة لإنتاج السلع و الخدمات وتوزيعها بين الفئات المختلفة بهدف إشباع الحاجات اللازمة لمعيشتهم. (فرحات غول،2017،ص14)

علم الاقتصاد هو دراسة القواعد والوسائل التي تحكم تسيير وإدارة الموارد المادية لهدف إشباع الحاجات البشرية.

ويعتمد علم الاقتصاد على مرحلتين:

ا-مرحلة التحليل:

تحليل النشاط البشري و اكتشاف قواعد هذا النشاط فيما يخص إنتاج و توزيع واستهلاك الخبرات الاقتصادية

ب-مرحلة اخذ القرار والتسيير:

يهدف إلى تحديد قواعد ووسائل تسيير و إدارة الإنتاج و التوزيع و الاستهلاك و توفير الشروط لإعادتهم في حلقات متتالية غرضها نمو هذا الإنتاج والاستهلاك لإشباع اكبر حجم من الحاجات البشرية.

وينقسم علم الاقتصاد الى جزئيين:

ا-اقتصاد جزئي:

ويخص بدراسة الظواهر الجزئية حيث يركز على قطاع منفرد من الاقتصاد مثل دراسة سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية كسلوك المستهلك و سلوك المنتج سواء أكان فرد أم شركة.

ب-اقتصاد كلي:

و يختص بدراسة الظواهر الاقتصادية الكلية كالناتج القومي و الدخل القومي و الاستثمار والادخار والطالب الكلي و العرض الكلي... الخ

أهداف علم الاقتصاد:

-الكفاءة.

-النمو الاقتصادي.

-الاستقرار الاقتصادي.

-العدالة.

- مفاهيم في علم الاقتصاد:

- الندرة:

تعبر عن العلاقة بين الرغبات الإنسانية غير المحدودة و بين وسائل إشباعه هذه الرغبات المحدودة.

- الموارد الطبيعية:

يقصد بالموارد الطبيعية تلك الموارد التي لا يكون للإنسان دخل في وجودها مثل الأراضي الزراعية، الغابات،الأنهار.

- العمل: العمل هو ذلك المجهود الإنساني الاختياري الواعي و الهادف و الذي يقوم به إنسان ما من اجل الوصول إلى غرض نافع، و ينقسم العمل إلى نوعيين:

- العمل إنتاجي.

- العمل ألخدماتي.

- عملية الإنتاج:

الإنتاج هو النشاط الاقتصادي الذي يبذله الإنسان لكي يحصل من الطبيعة على الوسائل المادية.

- المبادلة:

يقصد بالمبادلة إعطاء شيء مقابل شيء أخر، وهي حلقة وصل تجمع بين الإنتاج والاستهلاك.

- التوزيع:

مقصود به هو الكيفية التي يتم بموجبها تقسيم ثمن السلعة بين من شاركوا بشكل أو أخر في إنتاج هذه السلعة.

- الاستهلاك:

الاستهلاك هو ذلك النشاط الذي يزاوله الإنسان لإشباع حاجاته و ذلك من خالا عمليات إتلاف .

- يقوم النشاط الاقتصادي أي نشاط – الإنتاج والتوزيع والاستهلاك على:

- الأفراد.

- المنشات.

- الهيئات الجماعية مثل الإدارات أو المنظمات.

- خصائص الظاهرة الاقتصادية:

- ظاهرة اجتماعية.
- ظاهرة متقطعة.
- ظاهرة لصيقة بالإنسان.
- الواقع الاقتصادي معقد.
- فرضت التجربة الاقتصادية قوانين لا يمكن مناقشة صحتها.

- القوانين الاقتصادية:

يطلق على المبادئ المستخلصة من استخدام الطريقتين الاستنباطية والاستقرائية اسم القوانين الاقتصادية وهي تحكم النظام الاقتصادي وهي مقيدة في وضع البرامج الاقتصادية التي تعالج المشاكل الاقتصادية.

- أنواع وخصائص القوانين الاقتصادية:

تعبر القوانين الاقتصادية عن جوهر العمليات أو الظواهر الجارية وهي علاقات تجري في دائرة الإنتاج، لكن اكتشاف القوانين الاقتصادية يتطلب موهبة ومقدرة علمية.

-أنواع القوانين الاقتصادية:

ا-قوانين منطقية: تقوم على الملاحظة و الإنتاج و قوانين الاقتصادية إحصائية تعتمد على التحليل الكمي و الإحصائي الذي يكشف التواتر و الانتظام و هي تكشف نوعين من العلاقات:

ا-علاقات تبعية: مثل الأسعار والأجور حيث كلما ارتفعت الأسعار ترتفع الأجور.

ب-علاقات محتملة:مثلا كل تحول في الأسعار يجري تحول محتمل في الأجور.

-منهج علم الاقتصاد:

يتمثل منهج البحث في أي نوع من العلوم في الطريقة التي يتبعها العقل في دراسته موضوع ما،من اجل التوصل إلى قانون عام، أو هو فن ترتيب الأفكار ترتيبا دقيقا بحيث يؤدي إلى كشف حقيقة كجهولة،أو البرهنة على صحة حقيقة معلومة،فالمنهج إذا هو مجموعة الخطوات التي يتخذها الذهن بهدف استخلاص المعرفة و عليه فان المنهج مرتبط بطبيعة الموضوع ارتباطا عضويا(فرحات غول،2017،ص26)

– المحاضرة الثانية:علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى ومدارسه

– العلاقة بين الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الأخرى:

هناك علاقة وطيدة بين علم الاقتصاد و العلوم الاجتماعية الأخرى ذلك أن هذه الأخيرة تهتم بدراسة مختلف مظاهر النشاط الاجتماعي للإنسان و بالتالي فانه لا يمكن دراسة أي مجال لنشاط الإنسان دون التعرض لمجالات النشاطات الأخرى.

ا– علاقة الاقتصاد بعلم الاجتماع:

توجد علاقة وطيدة ووثيقة بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية في أي مجتمع، ذلك أن موضوع علم الاجتماع يتعلق بالظواهر الاجتماعية في حركتها الكلية أما موضوع الاقتصاد فيهتم بطبيعة و تطور ظاهرة معينة نمن الظواهر الاجتماعية وهي الظواهر الاقتصادية التي تكون الأساس الاقتصادي للمجتمع.

ب–علاقة الاقتصاد بالجغرافيا:

– إن الأصل اللغوي لكلمة جغرافيا و يقصد به العلم الوصفي للأرض و ينظر إلى جغرافيا على أنها الوسط الطبيعي في توظيف الأنشطة الاقتصادية المختلفة، و من خلال بروز مؤشرات كتوفر عناصر الإنتاج و تقدم علم الجغرافيا المعلومات عن الوسط الطبيعي الذي تمارس فيه الأنشطة الاقتصادية.

ج–علاقة الاقتصاد بالتاريخ:

هناك علاقة بين الاقتصاد و علم التاريخ الذي يهتم بمعرفة ماضي المجتمعات المعاصرة، فالمؤرخ يسجل الوقائع و الأحداث التاريخية و يوضح الأحداث التاريخية أما عالم الاقتصاد فانه يشتق من هذه الأخبار تلك العمليات الاقتصادية التي سادت في مرحلة تاريخية فعالم الاقتصاد يهتم بالوقائع الماضية في عموميتها و ما افرزنه من عمليات و قوانين اقتصادية.

د–علاقة الاقتصاد بالديموغرافيا:

يقصد بالديموغرافيا ذلك العلم الذي يهتم بقضايا السكان من حيث مستويات الخصوبة،حركة السكان، الهجرة، توزيع السكان،نمو المواليد، و إن العوامل الاقتصادية تؤثر تأثيرا عميقا في ككيفية توزيع السكان من حيث الكم والكيف توزيعا جغرافيا .

– المدارس الاقتصادية:

1–المدرسة المركنتيلية:

كلمة مركنتيلية جاءت من الايطالية و تعني تاجر و يقوم هذا الفكر على مبدأين أساسين:

1– يربط قوة الدولة بما تتوفر عليه من معادن نفيسة.

2–توجيه الدولة للاقتصاد و ذلك بخلق صناعات محلية لضمان القدرة على المنافسة الخارجية و ضمان الأسواق مما يفرض على الدولة مراقبة جودة المنتوجات الصناعية عن طريق سن قوانين صارمة.

2– المدرسة الفيزيوقراطية– الطبيعية:

إن التيار الفيزيوقراطي قدم نظريته الاقتصادية بناء على تشبيه العلاقات الاقتصادية للأفراد داخل الدولة بالعلاقات التي تحصل بين الأعضاء المكونة للجسم الإنساني.

ومن المبادئ الأساسية الفيزيوقراطية:

إن أهم ما ميز فكر الطبيعيين هو دعوتهم إلى ترك النشاط الاقتصادي حرا ، وتطورت سياستهم في المقولة المشهورة – **دعه يعمل دعه يسير**– ومن المبادئ:

– النظام الاقتصادي أساس الحرية الاقتصادية.

– الأرض هي مصدر الثروة.

– الجدول الاقتصادي أو توزيع الدخل.

3–**المدرسة الكلاسيكية أو التقليدية–الاتجاه الليبرالي:**

ظهرت المدرسة الكلاسيكية بانجلترا في القرن 18 واعتبرت الإطار الفكري للثورة الصناعية والمعبر للاتجاه الليبرالي آنذاك و قد كانت أراء بعض أفرادها تفاؤلية و البعض الأخر تشاؤمية خاصة فيما يتعلق بالمستقبل.

و هذه المدرسة تهتم خاصة بالتصرفات الاقتصادية المرتبطة بمصلحة الفردية من مشاكل القيمة والأسعار والمرودية إلى غير ذلك و حسب رأي المدرسة فان المصلحة الفردية ترتبط بالمصلحة الجماعية و ذلك عن طريق اليد الخفية و أشهر ممثلي هذه المدرسة **ادم سميث و روبرت مالتوس ودافيد ريكاردو وستيوارت ميل.**

4–المدرسة الاشتراكية:

هناك نوعين من الاشتراكيون:

1–الاشتراكيون الطوياويون:

الذين شيدوا مجتمعات مثالية على أسس تستجيب لرغبات و انفعالات فكرية و معنوية إلى أكثر مما تستجيب للمنطق العلمي.

الاشتراكية الطوباوية تعتمد على ثلاث عناصر:

–انتقاد الأسس القانونية و الفلسفية للرأسمالية.

–إمكانية تغيير البنيات الاجتماعية من طرف كل أعضاء المجتمع.

–تقديم اقتراحات و نماذج جديدة لمجتمعات مثالية ومن بين مفكري هذا الاتجاه **سان سيمون، شارل فوريي، برودون.**

2–الاشتراكيون العلميون:

فسروا الأحداث الاقتصادية من خلال فلسفة مادية للتطورات التاريخية–ماركس و انجلز–

و الاشتراكية العلمية يقوم على:

– نظرية القيمة.

– نظرية فائض القيمة.

– نظرية التراكم.

– نظرية التركيز.

– نظرية التفقير.

–نظرية ألازمات.

5-المدرسة النيوكلاسيكية أو الحدية:

يعتبر الاقتصاديون أفكار المدرسة الحدية هي امتداد للفكر الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية لكونها تؤمن بالليبرالية كأساس للتصرفات الاقتصادية أنها تختلف عنها في نقطتين:

- نظرية التحليل.
- نظرية القيمة.

وقد تبلور الفكر الاقتصادي الحدي في القرن 19، و لقد ظهرت هذه المدرسة على مستوى ثلاث جامعات سنة 1971 و هذا عن طريق ثلاث مفكرين وهم:

- **كارل مانجر** في النمسا.
- **فالراس** بسويسرا.
- **ستانلي جيفنس** كان في انجلترا.

ومن **المبادئ التي انطلقت منها هذه المدرسة هي:**

- يعتبر الحديون أن قيمة المواد تصدر عن منفعتها لا عن العمل الذي استغرقها نتاجها فقيمة مادة تزيد عن قيمة مادة أخرى لان منفعتها بالنسبة للمستهلك اكبر من منفعة المادة الثانية.

-استعمال الأسلوب الحدي في البحث الاقتصادي.

-اهتدى الحديون إلى الاقتصاد البحث أو المجرد أي الاقتصاد البعيد عن الحياة العادية، و الذي ينطبق على وضعية الإنسان الاقتصادي الخاضع لأحكام عقلانية و الذي يتبع في تصرفاته اليومية تعلقه بمصلحته الخاصة.

-استعمال الحديون الرياضيات في تحليلهم الاقتصادي .

6-النظرية الكينزية:

- يرى **كينز** أن النقود تلعب دورا اساسيا و مركزيا في العملية التبادلية.

-يرى كينز ضرورة إجراء تحليل شامل لمجموع النشاط الاقتصادي.

-يرى كينز أن انخفاض الأجور يؤدي إلى نقص طلب العمال على السلع و الخدمات، الأمر الذي يضطر المنتجين إلى تخفيض إنتاجهم وتقليص عدد العمال الذي يشغلونهم هذا من جهة.

ملاحظة : للاطلاع أكثر يرجى الرجوع إلى دراسة الأستاذة يخلف رفيقة.

المحاضرة الثالثة: المشكلة الاقتصادية(موضوع علم الاقتصاد): مضمونها، خصائصها، عناصرها

انطلاقا من تعريف الكثير من الباحثين لعلم الاقتصاد على أنه " العلم الذي يختص في دراسة المشكلة الاقتصادية والتي تعبر في جوهرها عن مشكلة الندرة النسبية ، أي ندرة الموارد المتاحة بالنسبة للحاجيات غير المتناهية.

وعليه فالمشكلة الاقتصادية واجهت الفرد والمجتمعات منذ الأزل واستمرت إلى يومنا هذا، وقد حاول كل نظام اقتصادي أن يتجاوب معها بفلسفته ومبادئه في إيجاد توازن بين تعدد الحاجات وندرة الموارد.

1- مضمون المشكلة الاقتصادية:

تكمن المشكلة الاقتصادية في ندرة الموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أحجامها وأنواعها الضرورية لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة باستمرار، فالفرد في مواجهة مستمرة لمشكلة تعدد وتجدد وتزايد رغباته في حين إمكانياته مهما اتسعت ففي النهاية هي محدودة ونادرة ، وهذا هو مضمون المشكلة الاقتصادية التي يحاول علم الاقتصاد حلها، فهي تواجه الأفراد كما المجتمعات وتواجه الاقتصاديات المتقدمة والمتخلفة على حد السواء ويكمن الاختلاف بين المجتمعات في فلسفة مواجهتها وطرق حلها.

أ- تعدد الحاجات:

يمكن تعريف الحاجة على أنها " رغبة في الحصول على إشباع معين أو شعور بالألم يقتضي إشباعه" ومن أمثلة ذلك الحاجة إلى الطعام.

وتتميز الحاجة الإنسانية بأنها:

- **مسألة نسبية:** لأنها تحكمها ظروف الزمان والمكان فحاجات الريف تختلف عن حاجات المدينة.

- **القابلية للانقسام:** ويقصد بها الإحساس بالألم الذي يتولد عن الحاجة يمكن التخفيف منه تدريجيا بزيادة كمية السلع والخدمات، فالحاجة إلى الطعام يمكن إشباعها بتناول بعض الأطعمة وليس كل المواد الغذائية.

- **متعددة ولا نهائية:** فبالإضافة إلى التنوع الكبير في الحاجات البشرية فإنها تتصف بالتزايد نتيجة التقدم التكنولوجي والحضاري.

- **القابلية للإشباع:** فكل الرغبات يمكن إشباعها إلى حد معين أو بعد توفر كمية معينة ، والأمر لا يمنع من تجدد هذه الرغبة في وقت لاحق.

– **قابلية الاستبدال:** ويعني أن إشباع حاجة معينة يمكن أن يتحقق من خلال إشباع حاجات مشابهة لها، كاستبدال شراء اللحم بالبيض.

– **القابلية للتكامل:** وذلك يعني أن إشباع بعض الحاجات لا يغني عن إشباع حاجات أخرى ، فالحاجة إلى العمل تكمل الحاجة إلى الترفيه والتسلية.

ب– ندرة الموارد الاقتصادية:

هي عبارة عن شيء نافع (سلعة أو خدمة) ويحقق رغبة أو يقضي حاجة إنسانية.

ويمكن التمييز بين نوعين من الموارد: الموارد الحرة والموارد الاقتصادية، فالأولى ليس لها سعر لأنها متوفرة دون تكلفة كالهواء، الشمس، أما الموارد الاقتصادية فيدخل في في إنتاجها عناصر الإنتاج بتكلفة معينة ويكون لها سعر معين.

وتتميز الموارد الاقتصادية بأنها:

– **نفعية:** من خلال قدرتها على إشباع حاجات معينة.

– **القابلية للاستخدام:** أي أن الموارد التي لا يمكن استغلالها لا تعتبر موردا اقتصاديا.

– **تحقيق مبدأ الندرة:** أي أن الكمية المتاحة لا تكفي لتلبية كل الاحتياجات.

– **غير متخصصة:** أي أن المورد الواحد كاف لإشباع العديد من الحاجيات كالأرض حيث تصلح للزراعة وبناء المساكن والمصانع.

2– خصائص المشكلة الاقتصادية:

تتميز المشكلة الاقتصادية بصفتها موضوع علم الاقتصاد بمجموعة من الخصائص نذكر البعض منها:

* **العمومية:**

أي أن المشكلة الاقتصادية عامة زمانيا ومكانيا،وموجودة قديما وحديثا وهي تمتد إلى كل الأماكن ولا ينفرد بها مكان دون الآخر.

* **الديمومة:**

المشكلة الاقتصادية دائمة وأبدية تنطبق على كل العصور والأزمنة ولكن المجتمعات الحديثة تعاني منها أكثر وتزداد تعقيدا مع مرور الزمن.

* **الندرة النسبية:**

حيث ان الموارد محدودة ولها استخدامات متعددة وبديلة وهنا لا بد من الاختيار.

***الاختيار والتضحية:**

وهنا لا بد من التضحية ببعض الحاجات مقابل إشباع حاجات أخرى أكثر أهمية وهذا الأمر يستوجب المقارنة والمفاضلة وترتيب الأولويات.

* **مركبة:**أي أنها تتألف من مجموعة من المشكلات وتظهر بشكل خاص عند التصدي لمشكلة اجتماعية معينة.

3- عناصر المشكلة الاقتصادية (أركانها):

هناك ثلاثة أسئلة رئيسية تواجه أي نظام اقتصادي حيث تكون في مجموعها الأركان الأساسية للمشكلة الاقتصادية وتختلف طريقة الإجابة عليها تبعا للمبادئ الخاصة بكل نظام اقتصادي وتقاس كفاءته تبعا لطريقة إجابته على هذه الأسئلة وبمدى فعاليتها في ذلك.

3-1- ماذا ننتج؟

ويقصد بهذا السؤال التعرف على أفراد المجتمع من السلع والخدمات المراد إنتاجها وتحديدها نوعيا وكميا أي تحديدها نوعيا وكميا، أي تحديد ماهية السلع التي يتعين على المجتمع إنتاجها وما هي كميات كل منها ومما لا شك فيه أن المجتمع لن يتمكن من تلبية جميع رغبات أفراده.

3-2- كيف ننتج؟

هنا لا بد للمجتمع أن يحدد الكيفية التي ينتج بها تلك السلع والخدمات أي يحاول ترجمة رغبات الأفراد وتفضيلاتهم إلى سلع وخدمات منتجة تشبع تلك الرغبات، وهذه العملية إنما تتطلب حصر كل الموارد المتاحة للإنتاج وتخصيصها على الاستخدامات المختلفة.

3-3- لمن تنتج؟

هذا السؤال يتطلب التوصل إلى الكيفية التي يتم بها توزيع الإنتاج على أفراد المجتمع وتحديد المنتفعين منه، وعدالة توزيع الناتج لا تعني أن يتساوى نصيب كل فرد من السلع والخدمات المنتجة، وإنما أن يتناسب هذا النصيب مع مدى مساهمة الفرد في عملية الإنتاج نفسها.

4- علاج المشكلة الاقتصادية:

أ- في الفكر الإسلامي:

يعتبر الفكر الإسلامي المشكلة الاقتصادية بأنها **مشكلة سلوكية** تنتج من إفراط الفرد في الاستهلاك والتبذير، وحين يركن الفرد إلى الخمول والكسل وترك العمل، إلى جانب نهب الدول واستعمارها والاستيلاء على خيراتها.

ومشكلة سلوكية تنتج من عدم تمكن الدول من أداء وظائفها في إعادة التوزيع من خلال تطبيق الزكاة وتصفية الربا.

ويكون حل المشكلة الاقتصادية في الفكر الإسلامي من خلال:

- الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع.

- العمل المنتج المستمر واكتشاف موارد جديدة من خلال البحث والعلم والمعرفة.

- إقامة العدل في التوزيع.

2- في الفكر الغربي:

التأكيد على الاعتماد على جهاز الثمن " آلية الأسعار" في علاج المشكلة الاقتصادية، إلى جانب الدعوة إلى الحرية الاقتصادية " **دعه يعمل دعه يمر** " وتشجيع التفاعل بين آليتي العرض والطلب.

في الأخير تجدر الإشارة إلى أن المشكلة الاقتصادية تختلف عن الأزمة الاقتصادية، هذه الأخيرة التي تتميز بأنها مؤقتة ، يمكن حلها بصفة دائمة،تعبر عن اختلال التوازن بين العرض والطلب،تختلف من مجتمع إلى آخر.

المحاضرة الرابعة:الفكر الاقتصادي (بين المنظورين الإسلامي والغربي)

1- الفكر الاقتصادي عند المسلمين:

برزت في تاريخ الفكر الاقتصادي العربي أسماء كثيرة وسنركز على مثالين من الفكر العربي بشأن نوعين من الظواهر الاقتصادية، الأولى تتعلق بظاهرة القيمة كما يحللها العلامة **ابن خلدون**، والثانية تخص الظاهرة النقدية من **فكر المقريزي**.

أ- الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون:

في نظر ابن خلدون العمل هو مصدر القيمة وان المنفعة شرط القيمة ، أي أنه لكي تكون للسلعة أو المنتج قيمة معينة يتعين أن تكون مطلوبة اجتماعيا، ثم يطور الفكرة للوصول إلى أن الثمن الجاري في السوق.

ويعتبر ابن خلدون أن النشاط الاقتصادي هو أساس العمران الإنساني في تطوره، وقد صاغ **نظرية القيمة** في العمل وطورها حتى وصل إلى فكرة **فائض القيمة** ، ويعتبر ابن خلدون رائد نظرية القيمة في العمل التي أصبحت محور علم الاقتصاد.

ومن أبرز الأفكار الاقتصادية التي جاء بها ابن خلدون والتي عالج من خلالها بعض الظواهر الاقتصادية في مجتمعه آنذاك ما يلي:

* درس ابن خلدون الحاجات البشرية واعتبر بأن الإنسان يحتاج إلى أشياء أساسية وأخرى ثانوية وتزداد الحاجات الكمالية مع تطور المجتمع.

* درس طبيعة الإنتاجية وتقسيم العمل وأكد على إنتاج السلع يحتاج إلى تعاون الجميع وتقسيم العمل بينهم، كما ميز بين عوامل الإنتاج وهي العمل ورأس المال والموارد الطبيعية.

* وضح تأثير العرض والطلب على تحديد الأسعار وتقلباتها.

* قام بتحليل تطور المجتمع وتقدمه الاقتصادي وأن تزايد عدد السكان يؤدي إلى تقسيم العمل بينهم.

ب- الفكر الاقتصادي عند المقريزي:

لقد تأثر المقريزي بدراسات **ابن خلدون** إلا أنه سلك مسلكا آخر في تفسير الظواهر الاقتصادية فقد فسرها على أساس **نقدي** من خلال اهتمامه بتحليل أسباب الظاهرة التاريخية وتحليله أيضا لبعض المشكلات كالنقود والغلاء وتوزيع المكاسب ومعاملات الأسواق ،وذلك ما أكد عليه في كتابه " **إغاثة الأمة بكشف الغمة**" بأن الغلاء والرخاء يتعاقبان منذ بداية الخليقة.

2- الفكر الاقتصادي عند الغرب:

أ- النظام الاقتصادي الرأسمالي:

يعرف النظام الاقتصادي الرأسمالي بأنه نظام اقتصادي يتميز بنمط من الإنتاج ويرتكز على تقسيم المجتمع إلى طبقتين،طبقة مالكي وسائل الإنتاج سواء مكونة من أفراد أو شركات أو مؤسسات ، وطبقة العمال المجبرة على بيع قوة عملها.

ويتكفل جهاز الثمن في الفكر الرأسمالي بتنظيم النشاط الاقتصادي وبتوجيه الأفراد نحو فرص الربح الموجودة، وهو أداة فعالة لإيجاد التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

وارتفاع الأثمان يؤدي إلى زيادة أرباح أصحاب رؤوس الأموال، كما يتم توجيه الموارد الاقتصادية حسب تفضيل الأفراد تطبيقا لمبدأ سيادة المستهلك.

ويقوم النظام الاقتصادي على :

- مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.
- مبدأ حرية التعاقد والعمل.
- مبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- مبدأ المنافسة التامة.
- مبدأ حافز الربح من خلال الاستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج من أجل تحقيق أقصى الأرباح.
- مبدأ سيادة المستهلك.
- مبدأ جهاز الأسعار كآلية للتأثير في النشاط الاقتصادي.

ب- النظام الاقتصادي الاشتراكي:

يقوم النظام الاشتراكي على مبدأ مفاده امتلاك الدولة لعوامل الإنتاج كالأراضي والآلات والمصانع،وتتخذ بذلك جميع القرارات الاقتصادية من خلال جهاز التخطيط المركزي.

يجسد الاشتراكيون مجموعة من الأسس نلخصها في:

– الملكية العامة من خلال قيام الدولة بإدارة النشاط الاقتصادي وتوزيع الدخل على كل فرد حسب قدرته ولكل حسب حاجته.

– السعي إلى تحقيق المصلحة العامة وليست الخاصة.

– رفض حافز الربح: لأن الهدف هو إشباع الحاجات تحقيق الربح الفاحش.

– التخطيط المركزي: من خلال وضع خطة اقتصادية تحترم رأي الوحدات الإنتاجية وظروفها.

وبالنظر إلى الانتقادات الموجهة لكل من النظامين الرأسمالي والاشتراكي اتجهت العديد من الدول إلى إتباع نظام وسيط يحمل بعض ملامح كلا النظامين، ويطلق عليه اسم **النظام الاقتصادي المخطط أو الاقتصاد المدار** حيث يباشر الأفراد نشاطهم الإنتاجي في المشاريع الخاصة بينما يسيطر القطاع العام حكوميا أو محليا على المشروعات ولا يتمتع القطاع الخاص فيه بالحرية المطلقة فهناك تنظيمات تفرض قيودا تختلف من مشروع إلى آخر.

للاطلاع أكثر يرجى الرجوع إلى دراسات كل من الأستاذة شطيبي حنان،الأستاذة لصاق حيزية،الأستاذ طيبي الطيب.

<u>بالتوفي</u>